

إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك

INTER-BANK CONFIRMATION PROCEDURES

المحتويات	الفقرات
مقدمة	4-1
الحاجة إلى المصادقة	5
طرق توجيه طلبات المصادقة	9-6
إعداد وإرسال الطلبات ، واستلام الإجابات	12-10
محتويات طلبات المصادقة	20-13
ملحق - معاني المصطلحات	

إن هذا البيان الدولي للتدقيق قد تم إعداده والمصادقة عليه مشتركاً من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، ولجنة التعليمات وممارسة الإشراف المصرفي التابعة لمجموعة الدول العشرة الصناعية الرئيسية وسويسرا، في شهر (نوفمبر) (تشرين ثاني) / 1983 لنشره في شهر فبراير (شباط) / 1984.

تم نشر هذا البيان لتوفير مساعدة عملية للمدققين المستقلين الخارجيين، وكذلك إلى المدققين الداخليين والمفتشين، حول إجراءات المصادقة بين المصارف. ولا يقصد من هذا البيان أن تكون له صلاحية المعيار الدولي للتدقيق.

مقدمة

1. الغرض من هذا البيان هو توفير المساعدة في إجراءات المصادقة بين المصارف للمدقق المستقل الخارجي، وكذلك إلى إدارة المصرف، مثل المدققين الداخليين والمفتشين. إن الإرشادات التي يحتويها هذا البيان ستساهم في فعالية إجراءات المصادقة بين المصارف، وإلى كفاءة الإجابات المقدمة.
2. إن من خطوات التدقيق المهمة في اختبار البيانات المالية للمصرف والمعلومات ذات العلاقة، هو طلب مصادقة مباشرة من المصارف الأخرى لكل من الأرصدة والمبالغ الأخرى التي تظهر في الميزانية، والمعلومات الأخرى التي قد لا تظهر في وجه الميزانية ولكن قد يفصح عنها في الملاحظات المرفقة بالحسابات. وتتضمن بنود خارج الميزانية التي تتطلب المصادقة، بعض البنود كالكفالات، والتزامات المشتريات والمبيعات الآجلة وخيارات إعادة الشراء، وترتيبات التعويض. ولهذا النوع من أدلة الإثبات قيمة كبيرة، بسبب استلامه مباشرة من مصدر مستقل، ولذا فإنه يوفر ثقة أعلى بإمكانية الوثوق بها عن تلك التي يتم الحصول عليها من سجلات المصرف فقط.
3. قد يواجه المدقق في سعيه للحصول على المصادقات بين المصارف صعوبات ذات علاقة باللغة والمصطلحات والتفسير الثابت، ونطاق الأمور التي تغطيها الإجابة. وغالباً ما تكون هذه الصعوبات ناتجة عن استخدام أنواع مختلفة من طلبات المصادقة، أو عن سوء الفهم حول ما كان مقصوداً منها أن تغطي.
4. قد تختلف إجراءات التدقيق من بلد إلى آخر، وتبعاً لذلك فإن الممارسات المحلية ستكون لها صلة وثيقة بطريقة تطبيق إجراءات المصادقة بين المصارف. وعلى الرغم من أن فحوى هذا البيان لا يتضمن وصفاً لمجموعة شاملة من إجراءات التدقيق، إلا أنه مع ذلك يؤكد على خطوات مهمة يجب اتباعها عند استخدام طلب المصادقة.

الحاجة إلى المصادقة

5. من الخصائص الأساسية للرقابة على علاقات العمل مع الأفراد أو مجموعات المؤسسات المالية هي قدرة الحصول على مصادقة المعاملات مع هذه المؤسسات وعلى نتائجها. وإن متطلبات مصادقة المصرف تنبع من حاجة إدارة المصرف ومدقيقه إلى التأكد من العلاقات المالية والأعمال بين الجهات التالية:
 - بين المصرف والمصارف الأخرى في نفس البلد.
 - بين المصرف والمصارف الأخرى في بلدان مختلفة.
 - بين المصرف وزبائنه من غير المصرفيين.
 وعلى الرغم من كون طبيعة العلاقات بين المصارف شبيهة بتلك العلاقات بين المصرف والزبون غير المصرفي، إلا أنه توجد أهمية خاصة في بعض العلاقات بين المصارف، مثلاً، فيما يخص بعض أنواع معاملات «خارج الميزانية» كالالتزامات المحتملة، والعمليات الآجلة، واتفاقات الالتزام والمقايضة.

طرق استعمال طلبات المصادقة

6. إن الإرشادات الواردة في الفقرات التالية مصممة لمساعدة المصارف ومدقيقيها للحصول على مصادقة

مستقلة للعلاقات المالية والأعمال مع المصارف الأخرى. ومع ذلك فقد تكون هناك مناسبات تفضي إلى أن الطريقة الموصوفة ضمن هذا البيان، قد تكون ملائمة أيضاً لإجراءات المصادقة بين المصرف وزبائنه من غير المصرفيين. كما أن الإجراءات الموصوفة لا علاقة لها بإجراءات المصادقة المتكررة بين المصارف، والتي يجري العمل بها من خلال المعاملات التجارية اليومية بين المصارف.

7. على المدقق أن يقرر من أي مصرف أو مصارف يتم طلب المصادقة، آخذاً بعين الاعتبار أموراً منها حجم الأرضدة، وحجم النشاط، ودرجة الاعتماد على الضوابط الداخلية، والأهمية النسبية ضمن محيط البيانات المالية. وقد تنظم اختبارات لبعض الأنشطة الخاصة بالمصرف بعدة طرق، ولذلك فإن طلبات المصادقة قد تكون محدودة فقط بالاستفسارات حول هذه الأنشطة. لذا فإن طلبات المصادقة يجب أن تصمم لتلبية الغرض الخاص المطلوب منها.

8. على المدقق أن يقرر أيّاً من الطريقتين التاليتين أكثر ملائمة للحصول على مصادقة للأرصدة أو المعلومات الأخرى من المصرف الآخر:

- إدراج الأرصدة والمعلومات الأخرى، وطلب المصادقة على صحتها واكتمالها، أو .
 - طلب تفاصيل الأرصدة والمعلومات الأخرى، والتي يمكن بعدئذٍ مقارنتها مع سجلات المصرف الطالب.
- وعلى المدقق، عند تحديد أي من الطريقتين أعلاه أكثر ملائمة، أن يزن بين نوعية أدلة الإثبات التي يطلبها في الظروف الخاصة، وبين الإمكانات العملية في الحصول على إجابة من المصرف المصدق.

9. قد تواجه صعوبات في الحصول على إجابة مرضية، حتى في حالة قيام المصرف الطالب بتقديم المعلومات المطلوب المصادقة عليها إلى المصرف المصدق. ومن المهم أن تكون الإجابة لكافة طلبات المصادقة. وليس من المعهود طلب الإجابة فقط في الحالات التي تكون فيها المعلومات غير صحيحة أو غير كاملة.

إعداد وإرسال الطلبات واستلام الإجابات

10. على المدقق، أن يقرر الموقع المناسب الذي يرسل إليه طلب المصادقة، مثلاً إلى إدارة، كالتدقيق الداخلي والتفتيش وأي إدارة متخصصة أخرى مسماة من قبل المصرف المصدق تكون مسؤولة عن إجابة طلبات المصادقة. ولذلك قد يكون من المناسب توجيه طلبات المصادقة إلى المركز الرئيسي للمصرف (والذي غالباً ما تتبع فيها مثل هذه الإدارات) بدلاً من توجيهها إلى المواقع التي تحتفظ بالأرصدة والمعلومات الأخرى ذات العلاقة.

11. كلما كان ممكناً، يتم إعداد طلب المصادقة بلغة المصرف المصدق، أو باللغة المستخدمة لأغراض الأعمال.

12. إن الرقابة على مضمون طلبات المصادقة وطريقة إرسالها هي مسؤولية المدقق. ومع ذلك، فمن الضروري أن تتم الموافقة على الطلب من قبل المصرف الطالب. ويجب أن ترسل الإجابات إلى المدقق مباشرة، ولغرض تسهيل ذلك يتم إرفاق مظهر معنون مع الطلب.

محتويات طلبات المصادقة

13. إن شكل ومضمون رسالة طلب المصادقة سيعتمد على الغرض المطلوب منها، وعلى الممارسات المحلية وعلى الإجراءات المحاسبية للمصرف الطالب، مثلاً فيما إذا كان المصرف يستعمل بشكل واسع معالجة البيانات إلكترونياً أم لا.

14. يجب إعداد طلبات المصادقة بأسلوب واضح ومختصر، لضمان فهمه بشكل سريع من قبل المصرف المصدق.

15. ليست كافة المعلومات التي يسعى عادة للمصادقة عليها، يتم طلبها بنفس الوقت. لذا فإن رسائل المطالبة قد ترسل في أوقات مختلفة خلال السنة، حيث تعالج أوجه خاصة للعلاقة بين المصارف.

16. إن معظم المعلومات المطلوبة تتعلق عموماً بالأرصدة، لصالح المصرف الطالب أو عليه، للحسابات الجارية والودائع والقروض والحسابات الأخرى. ويجب أن تتضمن رسالة الطلب وصفاً للحساب ورقمه، ونوع عملة

ذلك الحساب. كذلك قد يكون من المفضل طلب المصادقة على الحسابات المتقابلة التي لا أرصدة لها، وعلى الحسابات المتقابلة التي تم إقفالها خلال الإثنى عشر شهراً السابقة لتاريخ المصادقة المقرر. وقد يطلب المصرف المصادقة على معلومات أخرى غير الأرصدة، في حالة وجود حاجة لذلك، كشروط الاستحقاق والفوائد، والتسهيلات غير المستعملة، وحدود ائتمان/التسهيلات المتاحة، وأية تعويضات أو حقوق أخرى أو رهونات، وتفاصيل عن أية ضمانات إضافية أعطيت أو استلمت.

17. إن جزءاً هاماً من العمل المصرفي هو الذي يتعلق بالرقابة على المعاملات التي تسمى عادة بـ «خارج الميزانية» لذا، فإن من المرجح أن يقوم المصرف الطالب ومدققه، بطلب المصادقة على الالتزامات المحتملة، مثل تلك التي تنشأ عن الضمانات (الكفالات) ورسائل المساعدة ورسائل الضمان والوثائق والاعتراف بالقبول والتطهيرات. وقد يتم السعي للحصول على مصادقة الالتزامات المحتملة لكل من المصرف الطالب لصالح المصرف المصدق، وللمصرف المصدق لصالح المصرف الطالب. يجب أن تتضمن المواصفات المرسله أو المطلوبة، وصفاً لطبيعة الالتزامات المحتملة وعملتها ومبالغها.

18. كذلك يتم السعي للحصول على مصادقة لاتفاقات إعادة شراء وإعادة بيع الأصول والخيارات القائمة في التواريخ ذات العلاقة. مثل هذه المصادقات، يجب أن تصف الأصول المغطاة بالاتفاق، وتاريخ عقد الصفقة، وتاريخ الاستحقاق، والشروط التي بمقتضاها تم الاتفاق.

19. وهناك نوع آخر من المعلومات التي غالباً ما يطلب لها مصادقة مستقلة في تاريخ التعامل، تتعلق بالعمليات الآجلة والسبائك والسندات المالية والعقود الآجلة الأخرى. وهناك عرف موجود بين المصارف بالمصادقة على المعاملات مع المصارف الأخرى عند إجرائها ومع ذلك، فإن هناك عرف لأغراض التدقيق بالمصادقة، بشكل مستقل، على عينة من المعاملات المختارة من فترة زمنية، أو المصادقة على كافة المعاملات مع طرف آخر والتي لا تزال موعد استحقاقها لم يحن بعد. ويجب أن يحتوي الطلب على تفاصيل عن كل عقد، متضمناً رقمه وتاريخ التعامل والاستحقاق أو تاريخ التثمين، والسعر الذي تم الاتفاق عليه، ونوع العملة ومبلغ عقد البيع والشراء، من والي المصرف الطالب.

20. غالباً ما تحتفظ المصارف بسندات وأصناف أخرى في خزائن أمينة نيابة عن الزبائن لذا فقد يتم إرسال طلب المصادقة على مثل هذه الأصناف التي يحتفظ بها المصرف المصدق، في تاريخ محدد. ويجب أن تتضمن المصادقة وصفاً للأصناف، وطبيعة أي ديون أو حقوق أخرى عليها.

ملحق

معاني المصطلحات

إن هذا الملحق يعرف بعض المصطلحات المستخدمة في هذا البيان. إن القصد من هذه القائمة، ليس إدراج كافة المصطلحات المستعملة في طلب المصادقات بين المصارف. كما أن التعاريف قد قدمت ضمن النطاق المصرفي، بالرغم من أن التطبيقات العرفية والقانونية له قد تختلف.

الضمان الإضافي *Collateral*

ضمان معطى من المقترض إلى المقرض كرهن لإعادة تسديد القرض، نادراً ما يعطى في حالة التعامل بين المصارف. لذا فإن مثل هؤلاء المقرضين يصبحوا دائنين مضمونين. وفي حالة التخلف عن التسديد، فإن مثل هؤلاء الدائنين لهم الحق بأخذ الضمان الإضافي تسديداً لدينهم. ويمكن لأي نوع من الممتلكات أن تعتبر ضماناً. ومن الأمثلة على الضمان الإضافي: العقارات، والسندات، والأسهم، والأوراق النقدية، والحوالات المقبولة، والأموال المنقولة، ووثيقة الشحن، وإيصالات المستودع، والديون المتخلى عنها.

الالتزامات المحتملة *Contingent Liabilities*

الالتزامات المحتملة، والتي تتبلور فقط في حالة الإيفاء، أو عدم الإيفاء بشروط معينة. وقد تنشأ من بيع، أو تحويل، أو تظهير، أو كفالة سندات قابلة للتداول، أو من المعاملات المالية الأخرى. فمثلاً قد تنتج عن:

- ضمانات معطاة. أو
- إعادة خصم أوراق قبض، أو حوالات تجارية أو مصرفية ناشئة عن خطابات اعتماد تجارية.
- رسائل المساندة أو المساعدة.

الرهن العقاري *Encumbrance*

المطالبة أو حق الحجز، مثل الرهن على ممتلكات عقارية، والذي ينتقص من حق المالك في ملكية العقار.

حق التعويض *Offset*

حق المصرف، عادة يثبت بصورة خطية، في ملكية أي رصيد لحساب قد يملكه الكفيل أو المدين مع المصرف لتغطية التزامات الكفيل أو المدين أو طرف ثالث تجاه المصرف.

خيارات *Options*

الحق بشراء أو بيع، أو شراء وبيع الأوراق المالية أو السلع بأسعار متفق عليها، خلال فترة زمنية ثابتة.

اتفاق إعادة الشراء (أو إعادة البيع) *Repurchase (or Resale) Agreement*

اتفاق بين البائع والمشتري، بأن يقوم البائع (أو المشتري) بشراء (أو بيع) الأوراق النقدية أو الأوراق المالية أو كلاهما عند انقضاء الفترة الزمنية أو إتمام شروط معينة أو كلاهما.

الخزائن الآمنة *Safe Custody*

تسهيلات تعرض من قبل المصارف إلى زبائنهم لحزن ممتلكات ثمينة لحفظ آمن.

الحد الائتماني/التسهيلات المتاحة *Line of Credit / Standby Facility*

تسهيلات مالية متفق على الحد الأعلى لمبالغها، تقوم المصارف بتهيئتها، أو تتعهد بتهيئتها، خلال فترة محددة من الزمن.